هموم الاستثمار

قاضب

على طريقة العبارة الشهيرة التى كان يستخدمها « على بابا » لفتح المغارة ! . . كان من المتوقع أن تكون لقوانين الاستثمار نفس القوة السحرية على فتح كل الأبواب المغلقة أمام المستثمر المصرى والأجنبى . . . للمشاركة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية . . : ولكن يبدو أن التعقيدات الإدارية وأمراض البيروقراطية . . . والتفسيرات المتضاربة والإجراءات المعقدة قد وقفت حائلا أمام سحر أحلى عبارة عرفتها أساطيرنا الشعبية ! !

والحقيقة أن صدور قوانين الانفتاح الاقتصادى كان بمثابة الثورة فى عالم الاقتصاد المصرى . . . تلك الثورة التى جاءت لتصحيح الأوضاع التى كبلت القطاع الخاص على مدى سنوات طويلة . . . وجعلته بحجم نحاما عن الاشتراك فى دفع عجلة التنمية . . . واستثمار أمواله فى المشاريع الاقتصادية وفى العادة فإن مقياس نجاح الثورات يقاس بما أحدثته من تغيير . . . أى بمقارنة ما كان بما أصبح . . . أما بالنسبة لما كان فليس هناك شك فى أن القطاع الخاص – ذلك القطاع الضخم قد أهمل لفترة طويلة وظل محروما من القيام بدوره فى بناء الاقتصاد المصرى والمشاركة فى حل المشاكل العديدة والكثيرة التى تعانى منها الجماهير . . . وعندما بدأ التفكير الرسمى للدولة يتجه نحو الانفتاح الاقتصادى صدرت أول القوانين فى عام ١٩٧١ تمهيدا لتنفيذ تلك السياسة الجديدة . . . ولم يكن عيبا أن يكون طابع هذه المرحلة الشعارات أكثر من العمل فلم تكن هذه إلا البداية . . وعندما جاءت حرب أكتوبر بالسلام . . بدأ الإحساس بالاستقرار يدفع إلى تركيز الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية الفعلية . . وفعلا صدر أول قانون للانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ تحت رقم ٤٣ ثم تم تعديله فى عام ١٩٧٧ . لاستكمال جوانب النقص به وإعطاء الفرصة للمستثمر المصرى للتمتع بكل مزاياه . وكان من المتوقع بعد كل هذا أن تبدأ مرحلة جديدة للاقتصاد المصرى تساهم فيها المشاريع الاستثمارية ، وكان من المتوقع أن تكون لقوانين الاستثمار القوة السحرية التى كانت للعبارة الشهيرة « افتح يا سمسم » . . ولكن سمسم لم يفتح ! !

● دكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية .

الإعفاءات موجودة أم لا ! !

لماذا ؟ . . . فى الحقيقة أنه ظهر بعد صدور هذه القوانين وخضوعها لفترة معقولة من التجربة العديد من العقوبات التى منعت المستثمر والاستثمار من القيام بالدور المطلوب منه . . وهذه المعوقات التى منعت المستثمر كثيرة وغريبة أيضا . . . مثلا هل من المعقول أن تتم الموافقة على مشروع ما وتتم فى نفس الوقت الموافقة على منحة الامتيازات والإعفاءات التى منحها وأباحها القانون ثم يتم التراجع بعد ذلك عن تلك الاعفاءات والامتيازات . . . وماذا ستكون النتيجة إلا فقدان الثقة أمام المستثمر الأجنبى قبل المصرى فى جدية هذه الامتيازات والإعفاءات . . طبعا غير الضرر الذى سيلحق عينه على عاتق المشروع نفسه . . . إننا نستطيع أن نلمس هذا فى صدور قوانين لاحقة تعدل من قانون الاستثمار أو تتعارض معه . . مثل قانون العدالة الضريبية الذى فرق بين المستثمر المصرى والأجنبى فحرم المصرى من الإعفاء المقرر له فى ضريبة الدخل العام فى حدود ٥٠٪ من المبالغ المستثمرة . . نفس الأمر بالنسبة للقوانين التى تضع شروطا غير عملية لاستثناء شركات الاستثمار من الخضوع لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية . . ثم إن هناك قرارات كثيرة تصدر من الأجهزة الحكومية تتعارض مع قانون الاستثمار وفى نفس الوقت يكون مطلوبا من شركات الاستثمار الالتزام بها . . .

ومن الغريب فعلا إن هناك قرارات كثيرة تصدر وأعباء محسوبة على شركات الاستثمار وفى نفس الوقت تفرق فى المعاملة بينها وبين الشركات المصرية المماثلة لها فى النشاط . . . مثلا القرارات التى صدرت بفرض أسعار مرتفعة للوقود والتيار الكهربائى ووسائل الإعلام على شركات الاستثمار فقط . . . دون غيرها . . طبعا سيؤدى هذا إلى إضعاف موقف هذه الشركات محليا وعالميا إذا كان التصدير من ضمن أهدافها هناك أيضا قرارات كثيرة تضيف على شركات الاستثمار أعباء إدارية ومحاسبية كبيرة . . . وقرارات أخرى تصدر دون أى سند قانونى لايكون نتيجتها إلا إثارة الخلافات بين الإدارة والأفراد العاملين وليست هذه هى كل المعوقات وليست هذه هى كل المتاعب

أمراض البيروقراطية . .

كان من المفروض أن تكون شركات الاستثمار أكثر الأجهزة تحصينا ضد أمراض البيروقراطية وضد التعقيدات الإدارية التى تعانى منها الكثير من الأجهزة الحكومية . ولكن يبدو أن الرياح لا تأتى دائما بما تشتهى السفن ، هناك مثلا تعقيدات الاجراءات الجمركية والزيادات المستمرة التى تعانى منها شركات الاستثمار ، هناك أيضا الأعطال الكثيرة والمستمرة لاستكمال مرافق هذه الشركات وأهمها الادوات الحيوية والأساسية لأية شركة استثمارية ثم إن معظم الأجهزة الحكومية تهمل أو تعوق أى قرار أو توصية تصدرها الهيئة العامة للاستثمار . . . ثم إن هذه الأجهزة الحكومية مصدر تفسيرات متعددة ومتضاربة لبنود القوانين والقرارات المتعلقة بأنشطة شركات الاستثمار ، والغريب أن هذه الأجهزة ترفض على الدوام الاعتراف بأى تفسير تصدره هيئة الاستثمار صاحبة الحق الشرعى . أما أغرب المتاعب التى تعانى منها شركات الاستثمار فهى إخراجها بطلبات الاستخدام والتدرج والاشتراك فى الحفلات والأنشطة الحزبية التى لا تنتهى . . ومن الصعب أيضا رفض هذا تفاديا للحرج والآثار التى تترتب على هذا الرفض . كما أن شركات الاستثمار تعانى فعلا من عدم وجود وسائل اتصال دائمة ومنظمة ومؤشرة بين المستثمرين والجهات الرسمية اعتبارا أو اكتفاء بالاتصالات الشخصية . وفوق كل هذا فهل من المعقول ألا تشترك شركات الاستثمار فى اتخاذ القرارات المؤثرة على مسار الاستثمار نفسه أو على اقتصاديات شركاتها أيضا . هل من المعقول إلزام شركات الاستثمار التى تمثل مرحلة عصرية للاقتصاد المصرى بيدعة القرارات بأثر رجعى وهو الأمر الذى لا نظير له فى أى بلد من بلاد العالم . . وإذا كان كل هذا معقولا فهل من المعقول ألا تتوافر لشركات الاستثمار أية إمكانية للحصول على البيانات والإحصاءات التى تهمها لتقييم نشاطها وتوسيعه وتطويره وهل من المعقول ألا تكون الأمور أمامها واضحة بالنسبة للممنوح وغير الممنوح به فى مجالات الاستثمار للتعامل مع بعضها بعضا – إن لم يكن معظمها – تسيطر عليه أفكار الانطلاق الاقتصادى .

فمثلا مصلحتا الضرائب والنقد تصدران قرارات تتعارض مع قانون الاستثمار وتفسيرات تختلف عن تفسيرات هيئة الاستثمار .

نجب تدعيم هيئة الاستثمار ومنحها السلطة لاتخاذ القرارات الملزمة للأجهزة الحكومية . وعدم التفرقة بين المستثمر المصرى وغير المصرى وإذا حدثت تفرقة تكون لصالح المصرى .

وبعد فهناك الكثير المطلوب لإزالة كل هذه العوائق فمازال هناك العديد من القوانين التى يلزم الإسراع فى تطويرها مثل قوانين شركات التأمين والنقد والتصدير والدمغة . كذلك نجب إعادة النظر فى الإعفاءات الضريبية على ضوء تطور أسعار الفائدة عالميا والنظر فى نسب ضرائب الأرباح التجارية والصناعية واللتى المتداولة وقوانين الازدواج الضريبى ومعايير الإعفاء من الجمارك . . إن المطلوب أن ننظر إلى قانون الاستثمار على أنه قانون متطور ، وبالتالى متابعة الدراسات المستمرة لإدخال التعديلات التى تقتضيها الظروف المتغيرة ، وقبل كل هذا مطلوب أن تفتح العقول متحجرة ليفتح لنا باب لمغادرة مغارة على بابا الملية بالكنوز . . .